



تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري بعد إصلاحات 1992: (التشخيص، المعالجة والنتائج)  
**Evaluating the effectiveness of the Algerian tax system after the 1992 reforms:  
(Diagnosis, treatment and outcomes)**

بوعبدلي عبد الحميد<sup>1\*</sup>، كافي عبد الكريم<sup>2</sup>

BOUABDELLI Abdelhamid<sup>1</sup>, KAKI Abdelkarim<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أستاذ محاضر، جامعة يحي فارس بالمدينة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: [algizi2012@gmail.com](mailto:algizi2012@gmail.com)

<sup>2</sup> أستاذ محاضر، جامعة زيان عاشور بالجلفة، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: [doct1984@yahoo.fr](mailto:doct1984@yahoo.fr)

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/11/23

تاريخ الاستلام: 2021/09/14

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتقييم فعالية النظام الضريبي للجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية عام 1992، لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني نتيجة الأزمة الخانقة التي مسته بفعل انهيار أسعار البترول، مما فرض على الحكومة البحث عن مصادر تمويلية خارج قطاع المحروقات وتنويع المداخيل. لذا قامت بإصلاحات مست أهم الجوانب الاقتصادية ومنها، المنظومة المصرفية، والمنظومة الضريبية أين قامت بتقييم النظام الضريبي باعتباره جزء من السياسة المالية لتوسعة الوعاء الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية لإيجاد إيرادات للموازنة العامة للدولة لتغطية نفقات الموازنة من جهة، وتحديثها لمواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد ومحاربة الغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي الجزائري؛ الإصلاحات الاقتصادية؛ تقييم الإصلاحات الضريبية.

تصنيف JEL: H71؛ H21؛ H26.

**Abstract:**

This research paper aims to study and evaluate the effectiveness of Algeria's tax system after the economic reforms carried out by the Algerian government in 1992, to keep pace with developments in the national economy as a result of the stifling crisis that affected it due to the collapse of oil prices, which forced the government to search for funding sources outside the hydrocarbon sector and diversify incomes. Therefore, it carried out reforms that affected the most important economic aspects, including the banking system, and the tax system, where it evaluated the tax system as part of the financial policy to expand the tax base and increase the tax proceeds to generate revenues for the state's general budget to cover budget expenditures on the one hand, and update it to keep pace with developments in the economy and fight fraud and evasion on the one hand. tax on the other hand.

**Keys words:** Tax; the Algerian tax system; economic reforms; assessment of tax reforms.

**JEL classification codes:** H71; H21; H26.

\* المؤلف المرسل.

## 1. مقدمة:

في خضم البحث في موضوعات الإصلاحات الاقتصادية لابد من التعامل مع الإصلاح الضريبي باعتباره من أهم المكونات الأساسية لإيرادات الموازنة العامة للدولة، ومصدر تكافل اجتماعي، ومحرك للنشاط الاقتصادي. إن من أهداف الإصلاح الضريبي زيادة النمو الاقتصادي، وتوسعة الوعاء الضريبي الذي يكون نتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخل الحقيقية للمؤسسات، مع مراعاة تحقيق العدالة وفرض الضريبة على القادرين على دفعها، وتخفيف آثارها على الفئات غير القادرة.

لعل من المعروف أن تحريك العجلة الاقتصادية وتفعيل عملية النمو يكونان من خلال تحسين ظروف الاستثمار والترغيب فيه مع إبراز الميزات النسبية للاقتصاد في السوقين الداخلية والخارجية. وأهم هذه الميزات الاستقرار السياسي والأمان الاجتماعي، مع توفير نظام ضريبي واضح، وعادل، وشفاف، غير معقد، ومستقر، ويكون قادراً على كسب ثقة المكلفين، مما يخفف آثار التهرب الضريبي ويزيد حصيلة واردات الضرائب.

والجزائر وعلى غرار كل الدول باشرت بإصلاحات اقتصادية هامة منذ التسعينات، وللمكانة الهامة التي تحتلها الضريبة باعتبارها مصدر هام ورئيسي لإيرادات الدولة، كان لابد من إيجاد نظام ضريبي فعال يؤدي الدور المنوط به، ويحقق الأهداف المسطرة كإيجاد بدائل للجباية البترولية واستبدال النظام الجبائي الموروث عن الاستعمار بنظام أقل تعقيدا وسهولة يراعي مقدرة المكلف، في هذا الصدد أدخلت على النظام الضريبي تعديلات جوهرية وإصلاحات تواكب ظروف كل مرحلة. مما سبق يمكن صياغة إشكالية الورقة البحثية على النحو التالي:

## ما مدى فعالية النظام الضريبي بعد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر؟

وسيتيم الإجابة عن ذلك من خلال المحاور التالية:

✓ أولاً: الضريبة ومراحل تطورها في الجزائر.

✓ ثانياً: أسباب ودوافع الإصلاحات الضريبية.

✓ ثالثاً: تقييم الإصلاحات الضريبية.

## 2. الضريبة ومراحل تطورها في الجزائر

لقد اقترنت الضريبة بوجود سلطة مسئولة عن إدارة الشؤون العامة للدولة وما يرافقه من إنفاق على المرافق العامة، استلزم وجود موارد مالية كإيرادات لتغطية النفقات. وتمثل الضريبة أساس إيرادات الموازنة العامة، خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك اقتصاد ريعي. والجزائر ورثت عن الاستعمار الفرنسي نظام ضريبي يتميز بالتعقيد مما استلزم تطويره تبعاً لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، والمراحل التي مر بها، والأزمات الاقتصادية التي عرفها، والانتقال الذي عرفه أين مر من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة التحرير الاقتصادي أو اقتصاد السوق. مما استلزم على السلطات العمومية مساندة هذه التطورات بتحديثات أدخلت على النظام الضريبي الجزائري بتشريع قوانين ونظم وأوامر منظمة له.

## 1.2 ماهية النظام الضريبي:

إن النظام الضريبي بطبيعته يمثل مجموعة القواعد الفنية والقانونية إضافة إلى العناصر الاقتصادية والإيدولوجية، التي تتفاعل مع بعضها لتؤدي إلى نظام ضريبي، يختلف بحسب الدولة وطبيعية المجتمع والنظام الاقتصادي المطبق والمذهب الاقتصادي المتبع. هدفه إيجاد إطار ملائم لرفاهية المجتمع عن طريق تجميع إيرادات للموازنة العامة من أجل الإنفاق العام.

## 1.1.2 تعريف الضريبة:

تمثل الضريبة أهم مصادر الإيرادات للموازنة العامة للدولة، وهي نوع من أنواع العوائد المالية لخزينة الدولة تفرضها على مجموعة من القطاعات سواء ذات النشاط الاقتصادي أو الوظيفة العمومية (ضرائب على الرواتب والأجور) بهدف تمويل نفقات الدولة. وبذلك فهي تعتبر مساهمة مالية في مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها. ونوع من أنواع الالتزامات على

الأشخاص. وقد عرفت الضريبة على أنها "اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة" (حميد، 2008، صفحة 8).

كما تعتبر الضريبة على أنها "مساهمة تأخذ صورة عينية أو نقدية، يجبر الأفراد على تقديمها للدولة بغض النظر عما إذا كانوا يستفيدون أم لا من الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة وعن درجة استفادتهم من هذه الخدمات، وهي تفرض عليهم تحقيقاً لأغراض مالية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية" (محمد، دون تاريخ، صفحة 181). وهي "فريضة مالية إلزامية يلتزم الممول بأدائها إلى الدولة لتحقيق نفع عام، فهي تحويل جزء من المال من الاستخدام الخاص إلى الاستخدام العام، بصرف النظر عما يعود على الممول من النفع" (عدلي، 2009، صفحة 105).

مما سبق يمكننا القول أن الضريبة عبارة عن مساهمة نقدية يتم دفعها من طرف الأفراد والمؤسسات ذات النشاط الاقتصادي للدولة بصفة إلزامية دون انتظار مقابل، من أجل تمكين مؤسسات الدولة القيام بوظائفها لتحقيق أهداف المجتمع، عن طريق الإنفاق العام لبناء البنى التحتية، والقضاء على البطالة بخلق مناصب الشغل، الحق في التعليم للجميع، التكفل الصحي المضمون لكافة طبقات المجتمع، الحق في السكن، توفير بيئة مناسبة للعيش الكريم للمواطنين، مكافحة الآفات الاجتماعية، وغيرها... أين يتم تغطية مجمل الإنفاق العام عن طريق إيرادات الموازنة العامة للدولة المجمعة من الضرائب بشكل أساسي خاصة بالنسبة للدول التي لا تملك مداخيل ريعية.

وتصنف الضريبة بحسب فرضها على المكلف، ويمكن التمييز أيضا بين نوعين من الضرائب، وهما الضرائب المباشرة وهي التي تدفع مباشرة لمصلحة الضرائب، والضرائب غير المباشرة وهي التي تدفع عن طريق وسيط مثل ضريبة القيمة المضافة. وتنوع الضرائب إلى: ضريبة العائد على رأس المال، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المبيعات، وضريبة الممتلكات، وضريبة الدخل، وضريبة الرسوم الجمركية.

### 2.1.2 خصائص الضريبة:

تتميز الضريبة عموما بمجموعة من الخصائص، أهمها: (محمد ف.، 2019)

- العمومية: تفرض الضرائب على الأشياء العامة التي تعتمد غالبا على الاستهلاك، مثل الحصول على الخدمات، أو شراء السلع، أو طلب منتجات مستوردة من خارج الدولة؛
- غير مباشرة غالبا: تفرض قيمة الضريبة على السلعة أو الخدمة، ويتم تحصيلها لاحقا من المستهلك النهائي، ويشار إليه بالمشتري أو العميل وفقا لطبيعة المنتجات المباعة؛
- الرقابة الفعالة: إن المراقبة التي توفرها الضريبة تساعد على تفعيل القدرة على تحصيلها من قيمة العمليات الاستهلاكية التي لا تتضمن أية أموال غير مصروفة، أو أموال مصنفة ضمن فئة الادخار؛

### 3.1.2 مبادئ فرض الضريبة:

يعتمد فرض الضريبة على الأفراد في أي دولة على مجموعة من المبادئ وهي: (محمد ف.، 2019)

- المساهمة في دعم الحكومة: عن طريق مشاركة الأفراد في تقديم مبالغ مالية تتوافق مع قدرات كل منهم، مما يؤدي إلى رفع نسبة الإيرادات المالية الحكومية؛
- ثبات قيمة كل ضريبة: إذ يترتب على الأفراد دفع قيمة مالية معينة، ويجب على الحكومة تحديد قيمة الدفع الخاصة في الضرائب؛
- اختيار أفضل الوسائل لتحصيل الضريبة: فيجب أن تكون طريقة الاستيفاء من الطرق المريحة التي تساهم في الدفع بسهولة، كما يجب تحديد وقت معين لسداد قيمة الضرائب؛
- تقدير الوضع المالي العام للمجتمع: أي يجب مراعاة القدرات المالية عند الناس مثل محدودي الدخل، لذلك يجب أن يكون تأثير الضريبة بسيطا على دخل الأفراد.

### 4.1.2 تعريف النظام الجبائي.

النظام الجبائي هو "مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع" (سعيد و شكري، 2007، صفحة 323).

كما أن النظام الجبائي هو "عبارة عن مجموعة من الضرائب تفرضها الدولة على المكلفين بدفع الضريبة في زمن معين، بما فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويعتبر أداة ووسيلة فعالة بيد الدولة لتحقيق الأهداف التي ترجو الوصول إليها" (يونس، 2008، صفحة 135).

يمكن القول أن النظام الجبائي يشتمل على مفهومين أساسيين أحدهما واسع والآخر ضيق. أما المفهوم الواسع فيتمثل في تسوية العناصر التي تعمل على تحقيق التلاؤم المناسب بين النظام الجبائي والواقع الاقتصادي، وهذه العناصر بصفتها التكنولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكمها معا إلى خلق كيان ضريبي معين ذلك الكيان التي تختلف صورته في مجتمعين، المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي وكذا من دولة متقدمة اقتصاديا إلى دولة متخلفة. أما بالنسبة للمفهوم الضيق فهو عبارة عن القواعد القانونية والتي تتمثل في قواعد العدالة، للوضوح واليقين الملائمة للاقتصاد في جني الضريبة ولا ينبغي علينا نسيان القواعد الفنية التي تتمثل في مجموعة الأساليب المختلفة وطرق التحصيل والتقدير المتبعة من طرف الإدارة الضريبية، ويعرف النظام الجبائي على أنه مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم بها رعايا الدولة المعينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة مع اختلاف مستوياتها من المركزية أو المحلية. ويتكون النظام الجبائي من:

➤ **السياسة الضريبية:** إن دور السياسة الضريبية يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية. لتأثير الاقتطاعات الضريبية على الاقتصاد.

➤ **الإدارة الضريبية:** وهي مجموعة الأجهزة الإدارية التي تسهر على تنفيذ قواعد التشريع الضريبي عن طريق متابعة فرض الضريبة على المكلفين وكذا عملية تحصيل تلك الضرائب.

ويشمل النظام الجبائي الجزائري العناصر التالية:

- **الضرائب المباشرة:**
  - الضريبة على الدخل الإجمالي؛
  - الضريبة على أرباح الشركات؛
  - الضريبة الجزافية الوحيدة؛
  - الرسم على النشاط المهني؛
  - رسم التطهير؛
  - الضريبة على الأملاك.
- **الرسوم على رقم الأعمال:**
  - الرسم على القيمة المضافة؛
  - الرسم الداخلي على الاستهلاك؛
  - الرسم على المنتوجات البترولية.
- **الضرائب غير المباشرة:**
  - رسم المرور؛
  - رسم الضمان والتعير.
- **حقوق التسجيل:** تعفي الدولة من جميع حقوق التسجيل فيما يخص العقود المتعلقة بالمبادلات وعمليات الشراء والتنازل على الأموال من كل نوع وكذلك المتعلقة باقتسام هذه الأموال مع الخواص (المادة 16 من قانون المالية 2010).
- **حقوق الطابع:** تعفى من القسيمة:
  - السيارات ذات رقم التسجيل الخاص التابعة للدولة والجماعات المحلية؛

- السيارات التي يتمتع أصحابها بامتيازات دبلوماسية أو قنصلية؛

- سيارات الإسعاف؛

- السيارات المجهزة بعتاد صحي؛

- السيارات المجهزة بعتاد مضاد للحرائق؛

- السيارات المجهزة والمخصصة للمعوقين.

## 2.2. مراحل تطور النظام الجبائي في الجزائر:

يمكن تقسيم مراحل تطور النظام الضريبي للجزائر إلى ثلاث محطات رئيسية:

### 1.2.2. النظام الجبائي الجزائري في الفترة الممتدة بين 1962-1969:

مما هو معروف أن الجزائر ورثت عن المستعمر الفرنسي قوانين وتشريعات ضريبية كانت سائدة إبان فترة الاستعمار، ونظرا لضعف التأطير ونقص المورد البشري تم إصدار المرسوم 1962/12/31 والذي من شأنه أن يبقى على النظام الضريبي المعمول به أثناء فترة الاستعمار مع إدخال بعض التعديلات واستمر العمل بالنصوص الفرنسية إلى غاية السبعينات، سعت الجزائر خلال هذه الفترة إلى محاولة إثراء الخزينة العمومية بالبحث عن إيرادات جديدة، تمثل ذلك باتخاذ إجراءات مالية جديدة، كالرفع من التعريفات الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور ITS، والضرائب على الرواتب المرتفعة HTS، حيث بلغت نسبة هذه الضرائب 20% في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة 1963-1969، أما نسبة حاصل الضرائب الجمركية خلال نفس الفترة فبلغت حوالي 8% في المتوسط من مجموع الإيرادات وإجراء يهدف لسد العجز في الخزينة العمومية قامت السلطات الجزائرية بفرض الضريبة الوحيدة الإجمالية على الإنتاج TUGP مع الرفع في نسب الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية بلغت نسبة 22.6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات أما بالنسبة للجبائية البترولية فقد انتقل مستواها من 11.9% سنة 1963 إلى 27.9% سنة 1969 (عبد الهادي، 2016، صفحة 90).

### 2.2.2. النظام الجبائي الجزائري للفترة الممتدة بين 1970-1990:

نظرا للأهمية القصوى للجبائية البترولية لقد تم التركيز في هذه الفترة بشكل أساسي على الجبائية البترولية كمورد هام للإيرادات الجبائية الكلية وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول خاصة في مطلع الثمانينات حيث سجلت ارتفاع ملحوظ للإيرادات الجبائية، مع إهمال كلي للموارد الضريبية المتأتية من النشاطات الاقتصادية الأخرى. والجدول التالي يبين تطور الجبائية العادية والبترولية ونسبة تطور كل منهما إلى الجبائية الكلية خلال السنوات 1970-1990. جدول رقم (01): الجبائية العادية والبترولية ونسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-1990.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

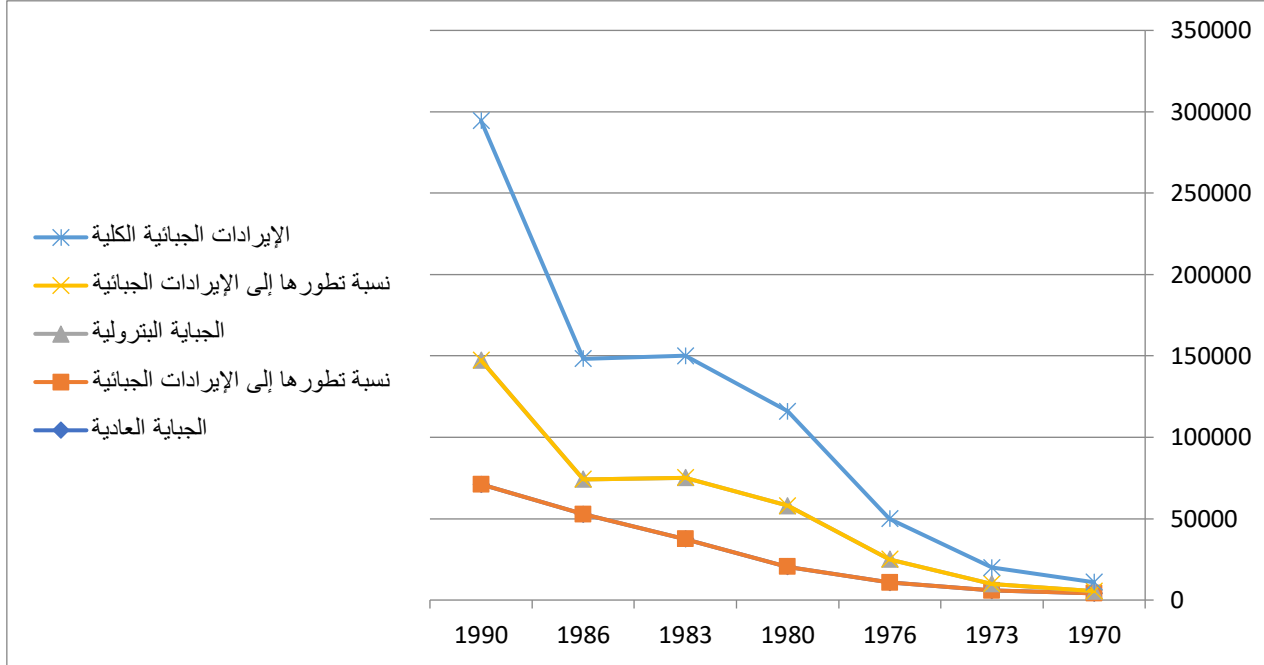
الإيرادات الجبائية الكلية	نسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية %	الجبائية البترولية	نسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية %	الجبائية العادية	
5456	24.74	1350	75.26	4106	1970
9956	41.32	4114	85.67	5842	1973
24976	57	14237	42.99	10739	1976
58020	64.9	37658	35.09	20362	1980
74852	50.38	37711	50.03	37454	1983
74095	28.93	21439	71.06	52656	1986
147300	51.73	76200	48.26	71100	1990

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات 1963 A 2014 RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2014.

من أجل ملاحظة التغييرات التي حدثت خلال الفترة 1970-1990 يعبر لنا الشكل التالي تطور الجبائية البترولية والعادية في الفترة محل الدراسة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

وتعتمد الجزائر في إعداد الموازنة العامة كليا على إيرادات مبيعاتها من المحروقات، بدون التركيز على إيجاد مصادر أخرى، وهو ما اوجب عليها بفعل تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية والأزمات التي عرفها هذا القطاع القيام بإصلاح ضريبي مس السياسة الجبائية سنة 1992.

شكل رقم (01): تطور الجبائية البترولية والعبادية في الجزائر خلال الفترة 1970-1990.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول (01).

من خلال الشكل أعلاه ومعطيات الجدول نلاحظ أن هناك تطورا نحو الأفضل في الجبائية البترولية حيث ارتفعت من 1350 مليار دج سنة 1970 لتبلغ 37658 مليار دج سنة 1980 وتواصل الارتفاع ليصل إلى 76200 مليار دج سنة 1990. أما ما تقدمه كنسبة للجبائية الكلية فنلاحظ المحاكاة بين المنحنيين الخاصين بالجبائية الكلية والجبائية البترولية أين نلاحظ المساهمة الفعلية للجبائية البترولية بالنسبة للجبائية الكلية لتصل سنة 1980 الذروة مساهمة قدرها 64.9% وهي أعلى نسبة خلال العقدين محل الدراسة، لتتخفف إلى أدنى نسبة مساهمة سنة 1986 بـ 28.93% وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض أسعار النفط وهو ما أثر بالسلب على مداخيل الجبائية البترولية التي تعتمد عليها الدولة كإيرادات في الموازنة العامة.

كما يُمكننا الشكل في الأعلى من ملاحظة التطور المطرد للجبائية العادية حيث انتقلت من قيمة 4106 مليار دج سنة 1970 إلى 20362 مليار دج سنة 1980 أي بحوالي أربعة أضعاف خلال 10 سنوات فقط وهو رقم جيد لتقفز إلى 71100 مليار دج سنة 1990 أي أكثر ثلاثة أضعاف خلال 10 سنوات أخرى وهذا ما يعطي لنا انطباعا أن الإصلاحات الجبائية التي انتهجتها الجزائر في الـ 20 سنة هذه أتت أكلها، أما بالنسبة إلى مساهمة الجبائية العادية للجبائية الكلية فتعتبر جيدة في بداية فترة الدراسة حيث بلغت 85.67% سنة 1973 إلا أنها بدأت بالتناقص لتصل لأقل قيمة لها سنة 1980 بنسبة 35.09% وهذا راجع لتأثر مساهمة الجبائية البترولية في الجبائية الكلية.

إن شكل منى الجبائية العادية والجبائية البترولية يكاد يكونان على نفس المستوى من التقارب ذلك أن كلاهما يمثل نسبة من مجموع الجبائية الكلية في معظم الأحيان عدا الأوقات التي يتغير فيه أسعار النفط، صعودا ونزولا فنرى تباين ملحوظ سواء بالتباعد أو التقارب، وهذا ما يجعلنا نلاحظ بوضوح الانزلاق نحو الاعتماد الكلي لتقلبات أسعار النفط وبالتالي بات من الضروري التفكير في إصلاحات جذرية في النظم الضريبي تجعل الهوة أكثر اتساعا بين المدخلات من الضريبة والتقلبات التي تفرضها سوق أسعار الطاقة.

## 3.2.2. النظام الجبائي الجزائري للفترة ما بعد 1990:

بعد أن مر الاقتصاد الوطني بهزات كبيرة بسبب التبعية الكلية لأسعار النفط جعل المسؤولين الجزائريين يفكرون بجديّة لمحاولة إصلاحات جذرية للاقتصاد الوطني قصد تدارك الانحطاط الذي وصل إليه، ولعلّ تبني خيار التوجه إلى اقتصاد السوق الذي كرست دستور نهاية الثمانينات (1989) كان استجابة لضغوط هيئات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير).

أهم ما يميز النظام الضريبي في فترة ما بعد التسعينات هي الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع لسنة 1992 حيث تركّز مضمون هذه الإصلاحات على تأسيس ثلاثة ضرائب أساسية هي: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى الضريبة الوحيدة الجزافية.

أ- الضريبة على دخل الإجمالي IRG: تنص المادة الأولى (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على: تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى (ضريبة الدخل) وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف بالضريبة (المديرية العامة للضرائب، 1991، صفحة 03).

من خلال التعريف للضريبة على الدخل يتبين لنا أن الضريبة على الدخل تتميز بأربعة عناصر هي:

- ضريبة سنوية أي تفرض مرة واحدة في السنة؛

- ضريبة وحيدة أي أنها مفروضة على كافة الأرباح الإجمالية؛

- ضريبة على الأشخاص الطبيعيين؛

- تفرض على الدخل الصافي الإجمالي أي خصم الأعباء التي ساهمت في تحقيق هذا الدخل.

ب- الضريبة على أرباح الشركات IBS: تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم (38) من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة (135) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

(تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المباشر إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات) (المديرية العامة للضرائب، 1991، صفحة 66)

من خلال هذا التعريف يظهر مميزات لهذه الضريبة هي: (حميد، 2006، الصفحات 73-74)

- ضريبة وحيدة: لأنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين فقط؛

- ضريبة عام: لكونها تفرض على مجمل الأرباح دون تمييز لطبيعتها؛

- ضريبة سنوية: إذ أن وعائها يتضمن ربح سنة واحدة مغلقة؛

- ضريبة نسبية: لأن الربح الضريبي يخضع لمعدل واحد وليس إلى جدول تصاعدي؛

- ضريبة تعتمد على التصريح الإجمالي للمكلف من خلال إرسال الميزانية الجبائية للمكلف إلى مفتش الضرائب (قبل

الفتاح من أفريل من كل سنة تلي سنة الربح)؛

وقد حدد المشرع الجزائري معدلات الضريبة على أرباح الشركات التي خضعت لتعديلات عديدة بموجب قوانين المالية إلى

أن وصلت إلى حدود:

- 19% بالنسبة إلى نشاطات الإنتاج؛

- 23% بالنسبة لمقاولات البناء والري ونشاطات السياحة والمسرح والسينما باستثناء وكالات السياحة؛

- 26% بالنسبة للنشاطات الأخرى؛

ج- الرسم على القيمة المضافة TVA: إن الرسم على القيمة المضافة ضريبة معروفة وواسعة التطبيق في معظم بلدان العالم وهي تتعلق بالقيمة المضافة للمنشأة خلال كل عملية من العمليات الاقتصادية والتجارية، حيث تتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات.

أسس الرسم على القيمة المضافة بموجب قانون المالية لسنة 1991 وهذا بمقابل إلغاء النظام السابق المتكون من الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات (TGPS)، ويمكن لفت الانتباه إلى أنه وبموجب القانون 25-31 المؤرخ في 1992/12/18 والمتعلق بقانون المالية 1992 دخلت هذه الرسوم حيز التنفيذ، ولم يدم الرسم المطبق على العمليات البنكية والتأمينات طويلا، حيث تم حذفه بمقتضى نص قانون المالية لسنة 1995 لتصبح العمليات المذكورة خاضعة بدورها بمقتضى هذا القانون للرسم على القيمة المضافة (خلاصي، 2006، صفحة 123).

د- الضريبة الوحيدة الجزافية: أحدثت هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 2007 جاءت الضريبة الجزافية لتحل محل النظام الجزافي الذي كان سائدا من قبل حيث عوضت ضريبة الدخل الإجمالي وضريبة القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المني (المديرية العامة للضرائب، 1991).

هـ- تعزيز الإجراءات الجبائية الحديثة: بذلت السلطات الجزائرية مؤخرا مجموعة من الجهود لتبسيط النظام الضريبي وتوسيع وتخفيف الضغط الضريبي لعل أهمها: (وزارة المالية الجزائرية، 2007)

- التقليل من الضغط الجبائي وتخفيفه؛

- تعزيز وتشديد الإجراءات الجبائية؛

- تبسيط إجراءات تسهيل وتحصيل الضريبة؛

- التوسيع الضريبي بتوسيع برنامج الامتثال الجبائي الإرادي بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015.

و- عصرنة قطاع الجبائية: من أجل الوصول إلى إدارة الكترونية والانتقال من الأسلوب التقليدي في التسيير إلى الأسلوب الحديث باشرت الإدارة الضريبية بإصلاحات كبيرة في هذا المجال نظرا للميزات والخدمات التي تقدمها الإدارة الرقمية، وهذا ما تجلّى من خلال: (المديرية العامة للضرائب)

❖ إنشاء موقع الكتروني خاص بالمديرية العامة للضرائب

❖ اعتماد تقنيات جديد للحصول على التعريف الجبائي والتصريح عن بعد والحصول على المستخرج الضريبي عن طريق الانترنت (المستخرج الضريبي الالكتروني).

هذه الإجراءات كلها تهدف في الأساس إلى تكييف الإدارة الضريبية والرهانات الجديدة خاصة في مجال التجارة الالكترونية والنظام المحاسبة والفوترة التي تعتمدها الشركات والمؤسسات سواء المحلية أو العالمية.

4.2.2. أهداف الإصلاح الضريبي في الجزائر:

إن الإصلاح الضريبي الذي قامت به الجزائر كانت تهدف من ورائه إلى تحقيق الأهداف التالية: (عفيف، 2014، صفحة 110)

• الهدف المالي: ويتمثل في الرفع من المردودية المالية للجباية العادية، وجعلها كفيلة بتغطية نفقات التسيير، إضافة إلى

محاولة إحلالها محل الجباية البترولية التي كانت تسيطر بشكل كبير على تمويل ميزانية الدولة.

• الأهداف الاقتصادية: وتتمثل أساسا في:

- تحقيق النمو الاقتصادي: في هذا المجال كان لا بد على الإصلاح الضريبي أن يؤكد على استعمال الضريبة كأداة

لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية، وألا يقتصر دورها على الوظيفة المالية، وذلك بتخفيف العبء الضريبي على

الدخل ومدخلات الإنتاج، لتشجيع الادخار والاستثمار والإنتاج.



- توجيه النشاط الاقتصادي: فقد سعت الإصلاحات الضريبية إلى التحكم في النشاط الاقتصادي وتشجيع الأعوان الاقتصاديين على زيادة الاستثمار، وذلك عن طريق منح الامتيازات الضريبية كاتخاذ سياسة الإعفاء واستعمال بعض التقنيات المحفزة على عمليات الاستثمار وتوسيع المشاريع.
- الأهداف الاجتماعية: وتمثل هذه الأهداف في:
  - تحقيق العدالة الضريبية: لقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق ذلك من خلال التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وإخضاع كل منهما إلى معاملة خاصة، وكذا التوسع في استعمال الضريبة التصاعدية التي تعتبر أكثر عدالة من الضريبة النسبية، إضافة إلى مراعاة المقدرة التكليفية، وذلك بتقدير الإعفاءات اللازمة لذلك.
  - إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القدرة الشرائية: وفي هذا المجال هدفت الإصلاحات إلى استخدام الضرائب كوسيلة فعالة لتقليص الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع وحماية القدرة الشرائية للمواطن، وعدم اقتصار دورها على المجالين الاقتصادي والمالي.
  - الأهداف التقنية: تتمثل أهم الأهداف التقنية للإصلاح الضريبي في:
    - تبسيط النظام الضريبي: تهدف الإصلاحات الضريبية إلى تبسيط النظام الضريبي، بحيث تم إلغاء مختلف الضرائب المعقدة، إضافة إلى تجميع مختلف الأنواع التي لها نفس الأهداف ونفس الأوعية في ضريبة واحدة كإدخال الضريبة على اربح الشركات فيما يخص الأشخاص المعنوية، بحيث أصبحت القوانين الضريبية واضحة لا يشوبها الغموض ومدعمة بتحليلات وتفسيرات من طرف المختصين، مما يسهل فهمها من طرف المكلفين، وترتب على ذلك أن النظام الضريبي أصبح أكثر شفافية.
    - إدارة ضريبة فعالة: من بين أهداف الإصلاح الضريبي إيجاد إدارة ضريبية تسهر على تطبيق ومتابعة النظام الضريبي، من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها وأساليب عملها باتجاه التحديث والعصرنة.

ويرى البنك الدولي أن السياسة الضريبية في معظم الدول النامية غير ملائمة للأسباب التالية:

- تمتاز بالتعقيد وبالتالي تصعب إدارتها والامتثال لأحكامها؛
- تمتاز بعدم المرونة، وبالتالي لا تواكب عملية التنمية ولا تساهم في تفعيل النشاط الاقتصادي للدولة ولا تواكب التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي؛
- غير عادلة، إذ أن تطبيقها على الأفراد والمؤسسات ذات النشاط الاقتصادي يتميز بالتفاوت. ففي الجزائر مثلا النسبة الكبيرة من التحصيل الضريبي تكون على عاتق الموظفين بفعل الاقتران المباشر من الأجور والرواتب، في حين أن المؤسسات الإنتاجية والخدمية هي التي تدفع اقل بفعل التصريحات الكاذبة والمحاباة، أو بحسب طبيعة النظام الجبائي في حد ذاته؛
- غير فعالة، إذ أن نسبة التحصيل تبقى ضئيلة، والوعاء الضريبي ضيق، وذلك راجع لطبيعة الإجراءات المستعملة في التحصيل، وغياب الرقمنة في التسيير.

### 3. أسباب ودوافع الإصلاحات الضريبية:

إن النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح كان يتميز بارتفاع إيرادات الضرائب غير المباشرة، وانخفاض إيرادات الضرائب المباشرة وذلك لاعتبارات عديدة منها طبيعة النمط الاقتصادي السائد القائم على الاقتصاد المخطط، والتمويل الآلي لإيرادات الموازنة من الجباية البترولية، مما أدى إلى تراجع مداخيل الجباية العادية. كذلك لكونه:

- نظام ضريبي معقد؛
- عدم ملائمة النظام ضريبي لطبيعة التطورات الحاصلة على مستوى النشاط الاقتصادي؛
- عدم فعالية الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع وتوجيه الاستثمار؛
- تعدد الضرائب وتعدد المعدلات المفروضة؛
- فرض الضرائب بمعدلات مختلفة؛
- البيروقراطية المتفشية في الإدارة الضريبية؛
- غياب الطرق الحديثة في التسيير وخاصة الرقمنة.

وتعتبر سنة 1992 المحطة الأكثر تأثيراً في مسار النظام الجبائي الجزائري ونقطة تحول كبرى، عقبها محطات أخرى في إطار تحيين النظام ومحاولة مواكبته للتحويلات التي يشهدها الاقتصاد العالمي ولعل الظروف المحيطة سواء منها الدولية أو الداخلية كان لها الأثر الكبير في مسار الإصلاحات هذه. ويمكن أن نوضح هذه الأسباب في العناصر التالية:

#### 1.3 أسباب خارجية:

نظراً للتحويلات الكبيرة التي شهدتها العالم في فترة نهاية الثمانينات وما ترتب عنه من إعادة لترتيب الاقتصاد العالمي من طرف القوى الكبرى أثر ذلك بشكل أو بآخر على سياسات الدول خاصة منها دول العالم الثالث، يمكن ذكر هذه التحويلات فيما يلي: (عبدالمجيد، 1997، الصفحات 445-446)

- فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛
- الثورة التكنولوجية التي أثرت بصفة مباشرة في إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي؛
- منطلق التكتلات الاقتصادية الجديد بين الدول المتقدمة؛
- استمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية وخضوع بعض دول لضغوطات كبيرة لأجل تغيير سياساتها وإرغامها لتطبيق نظام اقتصاد السوق؛

#### 2.3 أسباب داخلية:

إن الوضعية التي مر بها الاقتصاد الجزائري بنهاية الثمانينات وبداية التسعينات وما نتج عنها من مشاكل كبيرة جعلت من النظام الجبائي القديم لا يتماشى وهذه الظروف الجديدة مما أضحت مسألة إصلاح ضريبي شامل ضرورة ملحة، وهذه الظروف هي:

#### 1.2.3 تراجع كبير في أسعار البترول:

مما تقرر سلفاً أن هناك ارتباط كبير بين مُدخلات الجباية الكلية وأسعار البترول ومع انخفاض كبير في أسعار النفط في السوق العالمية أدى هذا إلى عجز كبير لدى خزينة الدولة، مما حتم ضرورة البحث عن مورد آخر تغطي بها احتياجاتها.

#### 2.2.3 تآكل النظام الضريبي السابق:

إن الارتباط الوثيق بين النظام الاقتصادي المعتمد من طرف الدولة (النظام الاشتراكي) والنظام الجبائي أصبح في محلة ما في مفترق الطرق مع توجه الدولة لنظام اقتصاد السوق، هذا أدى إلى عدم ملائمة بين النظام الجبائي القائم منذ الستينات والتوجه الحديث للاقتصاد.

### 3.2.3 التهرب الضريبي:

هو التخلص من دفع الضريبة، بصفة كلية أو جزئية، ويتخذ التهرب الضريبي شكلين هما: (حميد، جباية المؤسسات، 2008، الصفحات 39-40)

- التهرب المشروع: ويقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي.

- التهرب غير المشروع: هو تهرب مقصود من طرف المكلف مخالفا لأحكام القانون الضريبي.

إن هشاشة وتعقيد النظام الضريبي السابق جعلت من السهل على المكلفين الوصول إلى الثغرات والتملص من الأداءات الضريبية التي على عاتقهم.

### 4.2.3 الضغط الضريبي:

هو معدل الاقتطاع الإجباري، كما أنه يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني. "لقد عرفت الجباية البترولية تدهورا في سنة 1986، من جراء انخفاض سعر برميل النفط، وبذلك ازدادت أهمية دراسة الضغط الضريبي، وتطلب ذلك العمل على زيادة عوائد الجباية العادية، لتغطية النقص في عوائد الجباية البترولية" (حميد، جباية المؤسسات، 2008، صفحة 66).

مع نهاية الثمانينات ونظرا لصعوبة الوصول إلى معدل الضريبة الأمثل بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على اقتصاد المحروقات (المتذبذب والخاضع للسوق العالمية) أصبح من الضروري فهم العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية (سواء الضريبة العادية أو الضريبة البترولية)، والنتائج الداخلي الإجمالي وللوصول إلى هذا الهدف، حتم المسئولين بضرورة الإصلاحات الضريبية الجديدة.

### 5.2.3 عدم فعالية الحوافز الضريبية في توجيه الاستثمار:

تعتبر الحوافز الضريبية أداة يستعملها المشرع على سلوك المكلفين بما فيهم المؤسسات الاقتصادية، فهي تعرف بالتضحية الضريبية بحيث تضحي خزينة الدولة بقدر معين من الاقتطاع الضريبي من أجل حث المؤسسة وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج بصفة خاصة. وذلك لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، لكن الحوافز الموجودة في النظام الضريبي السابق لم تحقق تلك الأهداف وهذا ما استدعى أو تطلب إدخال حوافز جديدة تحقق هذا الغرض عن طريق الإصلاح الضريبي الجديد (لشليح، 2016، صفحة 272).

### 6.2.3 ضعف العدالة الضريبية:

لقد ابتعد النظام الضريبي عن منطق العدالة، حيث كان الاقتطاع الضريبي مقتصرًا على بعض المداخل دون الأخرى، إضافة إلى عدم مراعاة الوضعية العامة للمكلف نتيجة انتشار الضرائب النوعية، كما أن هناك اختلافا في المعاملة الضريبية بحيث تجد المؤسسات العمومية تستفيد من مزايا ضريبية هامة عكس المؤسسات الخاصة (لشليح، 2016، صفحة 272).

مما سبق يتضح أن دوافع وأسباب الإصلاحات الضريبية التي شهدتها الجزائر كانت تندرج في إطار مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية والانتقال نحو اقتصاد السوق من أجل تكييف الاقتصاد الوطني والمعايير الاقتصادية العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدارك الأخطاء والنقائص في النظام الضريبي السابق.

## 4. تقييم الإصلاحات الضريبية:

إن تقييم الإصلاحات الضريبية يخضع لعدة معايير لعل أهمها معيار تطور الحصيلة الضريبية ومن أجل دراسة الحصيلة الضريبية نستعرض تطور الحصيلة الجبائية بعد الإصلاحات الجوهرية التي مست القطاع.

جدول رقم (02): الجباية العادية والبتروولية ونسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1992-2019.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

الإيرادات الجبائية الكلية	نسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية %	الجبائية البتروولية	نسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية %	الجبائية العادية	البيان السنوات
302.664	64.03	193.8	35.97	108.864	1992
300.687	59.6	179.218	40.4	121.469	1993
398.350	55.77	222.176	44.23	169.54	1994
578.140	58.14	336.148	41.86	241.99	1995
78.600	63.05	495.997	36.95	84.94	1996
878.778	64.26	546.765	35.74	312.79	1997
708.348	53.43	378.556	46.57	342.56	1998
874.888	64.02	560.121	35.98	343.77	1999
1522.739	77.04	1173.23	22.96	362.4	2000
1354.627	70.6	965.38	29.4	598.238	2001
1425.8	60.13	942.9	39.87	482.9	2002
1809.9	71.00	1285.0	29	524.9	2003
2066.1	71.91	1485.7	28.09	580.4	2004
2908.3	77.98	2267.8	22.02	640.5	2005
3192.2	78.86	2517.4	21.14	674.8	2006
3563.5	78.49	2796.8	21.51	766.7	2007
5053.8	86.25	4088.6	13.75	965.2	2008
3559.3	67.79	2412.7	32.21	1146.6	2009
4203.0	69.12	2905.0	30.88	1298.0	2010
5428.6	73.01	3979.7	26.69	1448.9	2011
6055.0	69.93	4192.0	30.76	1863.0	2012
6371.0	69.05	4399.0	30.95	1972.0	2013
5467.1	61.97	3388	38.02	2079.1	2014
4889.8	46.49	2273.5	53.50	2616.3	2015
4495.2	39.43	1772.6	60.56	2722.6	2016
5045.49	43.6	2200.12	56.39	2845.37	2017
<b>5518.46</b>	<b>42.76</b>	<b>2359.68</b>	<b>57.23</b>	<b>3158.36</b>	<b>تقديرات 2018</b>
<b>6149.4</b>	<b>42.99</b>	<b>2643.62</b>	<b>57.01</b>	<b>3505.78</b>	<b>تقديرات 2019</b>

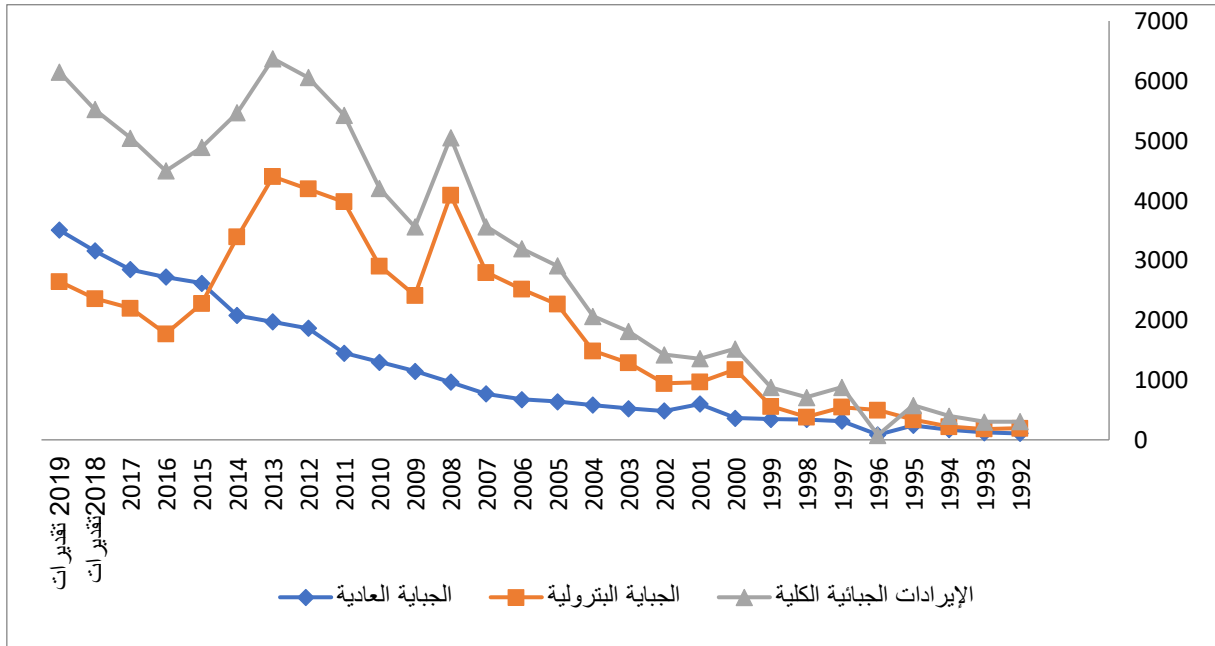
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019، ص ص 25-38.

من خلال الجدول أعلاه والذي يدرس تطور الجباية العادية والبتروولية ونسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1992-2019 نلاحظ التطور الملحوظ والارتفاع المطرد للجبائية العادية والتي كانت في حدود 108 مليار دينار جزائري سنة 1992 لتصل أكثر من الضعف سنة 1995 وتواصل الارتفاع وصولا سنة 2000 إلى حوالي 362.4 مليار دينار جزائري، ومع

بداية الألفية الجديدة نلاحظ التطور الملحوظ للجباية العادية حيث قفزت إلى مستوى 598.23 مليار دينار جزائري سنة 2001 وهي أهم حصيلة خلال الخمس سنوات الأولى من الألفية الجديدة إذ تراجعت قليلا إلى غاية سنة 2005 حيث واصلت الارتفاع المطرد دون توقف وصولا لتقديرات سنة 2019 بـ 3505.78 مليار دينار جزائري.

أما نسبة مساهمتها في الجباية الكلية فنلاحظ تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لتبلغ أقصى تقدير لها سنة 2016 بنسبة 60.56%، وهذا إن دل فإنه يدل على هيمنة الجباية البترولية في مجموع مداخيل الجباية الكلية، وهذا يرشدنا إليه معطيات الجدول السابق، حيث نلاحظ كذلك الزيادة المطردة خلال السنوات الأولى لتصل إلى 1173.23 مليار دينار جزائري سنة 2000 ثم تراجع قليلا إلى 942.9 سنة 2002 وتواصل بعدها الارتفاع إلى غاية 4088.6 مليار دينار جزائري سنة 2008 لتبدأ في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض وتصل إلى أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة سنة 2013 بـ 4399 مليار دينار جزائري. أما أعلى نسبة مساهمة وصلت إليها الجباية البترولية هي سنة 2008 بنسبة قدرها 86.25%.

شكل رقم (02): تطور الجباية العادية والبترولية ونسبة تطورها إلى الإيرادات الجبائية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1992-2019.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل، إن الإصلاحات الضريبية التي اعتمدها الجزائر تظهر تحسنا في مداخيل الجباية العادية برغم ضعف مساهمتها في المداخيل الكلية للجباية لكن أظهرت استجابة ملموسة. فالغرض من الإصلاحات كان توسيع نطاقها وسد العجز الذي قد تسببه تدهور أسعار البترول، وباعتماد الجزائر على النماذج المقترحة من المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي واعتماد سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتوجه أكثر لاقتصاد السوق والتقليل من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بدأت تظهر آثار تلك الإصلاحات مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة لكن ارتباطها بتقلبات أسعار النفط جعلت هذه الإصلاحات لا ترقى للنتائج المأمولة منها.

ومع التحسن الملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر وباحتياطي صرف وصل إلى 194 مليار دولار إلى غاية سنة 2013 بفضل الجباية البترولية واصلت الجباية العادية ارتفاعها وتطورها حيث بلغت مساهمتها في هذه السنة 34.1% (بحسب معطيات وزارة المالية) من إجمالي الإيرادات العمومية، ما ميز الفترة التالية هو ما أفرزته الإصلاحات في مجال المعلوماتية والتدريب والتكوين الموارد البشرية إضافة إلى رفع من معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى 17% و19%.

## 5. الطريقة والأدوات:

هذه الدراسة تستخدم المنهج التحليلي الوصفي، بغية الوصول إلى تحليل دقيق لموضوع البحث ومدى ترابط البيانات والمؤشرات للمواضيع قيد الدراسة، كما تستخدم بعض المؤشرات والمقاييس الكمية المستخدمة على نطاق محلي في تقارير وزارة المالية الجزائرية بالإضافة إلى مؤسسة الديوان الوطني للإحصائيات، وهذا عند تحليل مسار واتجاه المتغيرات المتعلقة بموضوع البحث.

## 6. تحليل النتائج ومناقشتها:

من خلال هذه الدراسة يمكننا التوصل إلى بعض النتائج التي نوجزها فيما يأتي:

- جاء الإصلاح الضريبي عام 1992 نتيجة لظروف ومتغيرات مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة؛
- تغير طبيعة النظام الاقتصادي واعتماد نظام السوق بدل النظام المخطط في الجزائر؛
- عدم مساهمة النظام الضريبي للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد؛
- محاولة الجزائر لتنويع المصادر الجبائية خاصة بعد إصلاحات 1992 والتقليل من الجباية البترولية بغية إحداث توازن في الميزانية العامة؛
- العمل على عصنة الإدارة الضريبية بإدخال النظم المعلوماتية، وأساليب التسيير الحديثة؛
- عمليات توسيع الوعاء الضريبي تستوجب العمل على تنظيم النشاط الاقتصادي بما يتماشى وهذا الهدف.

يمكن القول أن تقييم عمليات الإصلاح الضريبي التي قامت بها الجزائر تعتبر متوسطة الفعالية، وهذا بالنظر لمدى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة خاصة ما تعلق منها بعمليات الموازنة العامة للدولة.

## 7. خاتمة:

إن الإصلاح الضريبي عام 1992 الذي قامت به الجزائر فرضته الظروف والمتغيرات الحاصلة آنذاك، منها طبيعة النظام الضريبي في حد ذاته الذي لم يعد يساير التغيرات الحاصلة في الاقتصاد لكون أغلب نصوصه مستمدة من النظام الضريبي الاستعماري، ولطبيعة النظام الاقتصادي الذي أصبح يميل نحو التحرر (اقتصاد السوق) بدل الاقتصاد المخطط القائم منذ الاستقلال. ظروف فرضت على السلطات القيام بإصلاحات وتعديلات لهذا النظام تهدف إلى الوصول إلى نظام أكثر فعالية وأكثر مرونة واستقراراً ويطماشى والمتغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر والمحيط الإقليمي والدولي.

إن الهدف من إصلاح النظام الضريبي عام 1992، هو الوصول إلى نظام يتماشى والواقع الجديد الذي تعرفه الجزائر، محاولة منها لتنويع المصادر الجبائية، والتقليل من الجباية البترولية، وذلك بالرفع من إيرادات الضرائب المباشرة لإحداث التوازن في إيرادات الميزانية العامة، والحد من التهرب الضريبي والغش والتدليس ومكافحتهم والذي كان يستغل ثغرات النظام الضريبي السابق. إضافة إلى العمل على عصنة الإدارة الضريبية بإدخال النظم المعلوماتية، وأساليب التسيير الحديثة، وتطوير الجانب الإداري، وتكوين ورسكلة وتأهيل الكادر البشري القائم على إدارة الضرائب.

إن توسيع الوعاء الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية، يتطلب من السلطات القائمة إضافة إلى الإصلاحات الضريبية التي قامت بها والتي مست النظام الضريبي من أساسه، العمل على تنظيم النشاط الاقتصادي، والتركيز على الإنتاج بإقامة الوحدات الاقتصادية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدماج أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة في سوق العمل، وتشجيع القطاع التصديري والتقليل من الواردات باستغلال الموارد البطانية المتاحة وإعادة تصنيعها داخل الجزائر بدل تصديرها كمادة خام، عوامل كلها ستساعد على تحقيق الهدف المنشود.

## 8. قائمة المراجع:

- أحمد البطريق يونس. (2008). المالية العامة. تأليف أحمد البطريق يونس. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- البابلي عدلي. (2009). المالية العامة والنظم الضريبية. تأليف البابلي عدلي، المالية العامة والنظم الضريبية (صفحة 105). الأردن: دار الكتاب الحديث.
- الصافية لشلح. (ديسمبر، 2016). الإصلاح الضريبي، الأسباب، الدوافع والأهداف. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد الرابع، صفحة 272.
- المديرية العامة للضرائب. (1 يناير، 1991). قانون الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات. قانون الضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة على أرباح الشركات. الجزائر، الجزائر: المديرية العامة للضرائب.
- المديرية العامة للضرائب. (بلا تاريخ). الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، [contact\\_dgi@mf.gov.dz](mailto:contact_dgi@mf.gov.dz). تم الاسترداد من المديرية العامة للضرائب: [contact\\_dgi@mf.gov.dz](mailto:contact_dgi@mf.gov.dz)
- بوزيدة حميد. (2008). تأليف بوزيدة حميد، جباية المؤسسات (صفحة 8). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوزيدة حميد. (2006). النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992 - 2004 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- دويدار محمد. (دون تاريخ). مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي). تأليف دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي) (صفحة 181). الاسكندرية: الدار الجامعية.
- رضا خلاصي. (2006). النظام الجبائي الجزائري الحديث (جباية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين) الطبعة الثانية. الجزائر: دار هومة.
- عبد الحميد عفيف. (2014). فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)، مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف.
- عبدالعزيز عثمان سعيد، ورجب العشماوي شكري. (2007). اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة). تأليف عبدالعزيز عثمان سعيد، ورجب العشماوي شكري، اقتصاديات الضرائب (سياسات، نظم، قضايا معاصرة) (صفحة 323). الإسكندرية: الدار الجامعية، ، 2007، ص 323.
- فيضي محمد. (09 ديسمبر، 2019). تعريف الضريبة. تاريخ الاسترداد 09 ديسمبر، 2019، من مودوع: <https://mawdoo3.com>
- قدي عبدالمجيد. (1997). الأزمة الاقتصادية وواقع دول العالم الثالث. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 35 رقم 2 الجزائر، الصفحات 445-446.
- مختار عبد الهادي. (01 يناير، 2016). الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر. الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر. تلمسان، تلمسان، الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة.
- وزارة المالية الجزائرية. (2007). الأخبار المالية. الأخبار المالية العدد 29.